فقط وأجاب ابن عباس أي على القول بعدم الشيخ وحاصل جوابه
أن الحصر إضافي بالنسبة للاحتلام حتى على الغالب ويرتكب
الحصر حمله الله تعالى مثل هذا كثيرا بالحديث بهيمة ولو
سمكة ولو ميتة كما في المجموع قال أو في دبر أي دبر رجل
مثلا ولو بهيمة ويجري عليه جميع أحكام الجماع كما قاله قال
وهذا مما يدل على أن قوله فيما تقدم من امرأة أو بهيمة
وعبارة بعضهم وشمل إدخاله في دبر نعم بل هذا المحل لا شهوة
طبعا وأما اللواطة فقد انحرفت طباعهم عن حيز الاعتدال وعلى
القول بوجوب الحد فهل يجب عليه حدان باعتبار كونه فاعلا
ومفعولا أو لا قياسا على تداخل الحدود بعضها في بعض إذا كانت
من جنس واحد الأقرب الثاني برماوي بل تداخلهما وهو
كناية عن لازم التجاوز من دخول الحشفة كما تقدم فتوسم
في ختان صوابه في الختن أي القطع قال أي وتكون في
بمعنى الباء أي بالختن أي القطع ولو أولج بخرق يسير ان بولجه من جهة الحشفة
كان ذكر الذكر مبانا فقيل لا فرق بين ان يولجه من جهة الحشفة
أو من الجهة الأخرى لكن ينبغي ان لكحشفة متى وجدت فالعبرة
بها ولو من الذكر المبان واعتمده م ر أما لو قطع الفرج وبقي
اسمه راولج فيه هل يجب الغسل قياسا على نقض الوضوء
أو يفرق فرق بينهما إذ لا يسمى جماعا قال يجب الغسل
ويتبع توقفه على ما يسمى جماعا بل يكفي فيه مسمى الإيلاج في فرج
وقد وجد ويجزم قال فقال قول قد جاء ولو مبانا حيث بقي
اسمه ولكن على صاحب الفرج المبان من يصل إوامر اقطاعا
لما توهمه بعض الطلبة الضن الفهم السقيم الأذكر وقد جمع

الدهر

الدهر الذي ذكر هذا أو رأى ما لو شق الذكر بشفرتيه قال لا يحصل لكن بما يدخل
أحدهما ولو مع أكثر الذكر كما في م ر فإن سلم فلو أدخل مجموع حشفة
من الذكر المشقوق فهل يتعلق أن يؤثر كما دخالها من الذكر الأصل وهل تلفيقه
ذلك بكونه في محل واحد أو تشمل ما لو أدخل شقا في الفعل وشقا في الدبر
ينبغي أنه كذلك لكن لو أدخل الشقة على الترتيب فينبغي أن لا غسل
لأن كلا شق منهما لا يصدق عليه أنه أدخل حشفته وفي حج الشيخ عبد الرءوف
الآتي وتقي ما لو شق وأدخل أحد شقيه ثم أخرجه وأدخل الشق الآخر
على الفاقة قال الشيخ حمزة أما الفاعل فيجب عليه الغسل فرضا واما
المفعول فإن انعدم المحل فالغسل والا فلا ومن الاتحاد ما لو أدخل بعضها
في الفعل والآخر في الدبر فرع لو كان الذكر كله بصورة الحشفة فلا يتوقف
وجوب الغسل على ادخال عسعسة بل قد كما هو الظاهر لو ان تحزز
من أسفله بصورة تحزز الحشفة ينبغي انه لا بد من ادخال المحل فاقدة
لو أدخل ذكرا في ذكر أو هل يجب عليه الغسل أم لا قال م ر إن تحت
الغسل على كل منهما على المعتمد أو غيره بحمل الأدنى الذي لا حشفة
له وينبغي فيما قاله الثاني في عبارة م ر وفيما لو خلق بلا حشفة بقدر
قدر المعتاد له فيما قاله وكذا في ذكر الصبي يقدر قدر تكون نسبة
اليه كنسبة معتاد ذكر الأدمي اليه فيما يظهر ويجب صبي ولو غير
مميز قال الجوهري اجنب الرجل وجنب بالضم هو بين هذا ان اعتبرت
المضارع من اجنب كان مثل أكرم يكرم وان اعتبرته من جنب كان مثل
شرف يشرف اهـ مرعي ويجب عليهما الغسل بعد الكمال بالبلوغ
في حق الصبي والافاقة في حق المجنون ان لم نقل بسقوط قبله بنفسهما
أو غيرهما اهـ ق ل وهو واضح في غسلهما بنفسهما لا ستدعائهما التمييز هما
وأما تيمرهما بصورة ان لم نقل بها الولي في نكر فانه يجري خلاف

Copyright © King Saud University